القياس والعلة النحوية

عند العلامة عبد الكريم المدرس

محمد عثمان فريق

أ.م.د أحمد خالد الكبيسي

كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد

الملخص

إن ما جعله العرب قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه قد يرد به القرآن الكريم فيصير قوياً يصح القياس عليه كما ورد.إن اللغات تتفاوت في الجودة والفصاحة وجميعها مما يصح القياس عليه.إن الاختلاف في القياس نتج عن اختلاف العلماء في أمر الناقل للغة من حيث أمانته في النقل ومن حيث صحة عربيته وفهمه لوجوه الإعراب.إن العلامة المدرس اهتم بالقياس واعتدّ به في مختلف القضايا النحوية أصلاً من الأصول النحوية.

Summary

What the Arabs made little to memorize and not be measured against, the Holy Qur'an may be referred to, so it becomes strong, and it is correct to measure it as it was mentioned. Languages vary in quality and eloquence, all of which can be measured.The difference in analogy resulted from the difference of scholars in the matter of the carrier of the language in terms of his honesty in transmission and in terms of the correctness of his Arabic and his understanding of the aspects of syntax.The scholar, the teacher, cared about analogy and relied on it in various grammatical issues, originally from grammatical origins.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان، والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة وأبلغهم حجة وأقوم الدعاة إلى الحق محجة، وعلى آله وصحبه الذين فتحوا البلاد ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد وحببوها إلى الأعجميين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد..وبعد:فإنني حينما أقرأ في كتب العربية أجد نفسي أمام أحكام تختلف فيها آراء العلماء فيقصرها بعضهم على السماع ويراها الآخرون من مواطن القياس، وقد يحكي الكاتبون المذهبين دون أن يذكروا الأصول التي قام عليها الاختلاف فأردت النظر إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس، وقصرت بحثي هذا على القياس لأنه الأساس الذي تتسع على الإلمام به لغتنا العربية، ولا أدعي أنني أخذت بمجامع هذا الأسلوب الاسمي، وبلغت في بحثه الأمد الأقصى، فإنه واسع المجال مترام الأطراف يمت إلى كل باب من أبواب العربية بصلة ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة.

المبحث الأول:القياس والعلة النحوية

القياس لغة: تقدير الشيء بالشيء[1]، فيقال قاس الشيء يقيسه قياسا، أي: قدّره، والمقياس: المقدار، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله[2].

واصطلاحا ما عرفه به الرمّاني (٣٨٤هـ) بأنه: الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[3].

وقال أبو البركات الأنباري: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بلغة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[4].فالقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإنْ لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[5].وعلى القياس بنيت معظم قواعد اللغة كما قيل: "إنما النحو قياس يتَّبع. ولهذا قيل في حدِّه: إنه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[6].ومما تجد الإشارة إليه أنّ هذه التعريفات كلُّها متقاربة، وتشير إلى تأثّر اللغويين بالفقهاء، وظهور أصول النحو بعد أصول الفقه، وذلك لأنّ تعريف القياس في أصول النحو هو نفس التّعريف في أصول الفقه.ويعدُّ القياس بذلك من أهمّ موضوعات النحو العربي وأصوله، ولعل السبب يعود إلى قِدَمِه في العربية وكثرة استخدامه في فترة تدوين قواعدها، وبناءً على ذلك كان من الضرورة الكشف عن الحالات التي تندرج تحت حكم نحوي واحد لإيجاد قاعدة كلية شاملة تضم هذا الحالات، وتكشف لنا عما يشذ عن تلك القاعدة. يقول ابن جني: "لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: احدهما: ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه، نحو حجر ودار...، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على النّاس، فقنّنوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد"[7].فللقياس بذلك فائدة عظيمة، تغني المتكلم عن سماع كل ما يتكلم به العرب، ويأتي بأمثلة جديدة لم تتكلم بها العرب، وذلك لأن اللغة لا تؤخذ جميعها بالسّماع، ولا تؤخذ جميعها بالقياس، وقد أدرك النحاة حقيقة عدم إمكانية أخذ اللغة كلها بالقياس أو السماع، كما عبر عن ذلك ابن جني، بقوله: "أن ندعي جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً"[8].وقد كان السماع أساس القياس والدليل على ذلك لجوء النحاة إلى القياس إذا كان السماع قد بلغ قدر الإطمئنان إليه، وذلك بتوفره بكثرة، وقد عدّ الخليل بن أحمد القياس أصلاً من أصول النّحو، ويلجأ إليه في كثير من المسائل. يقول ابن جني: "واعلم أنّ من قوّة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب، ولو

بنيت مثل ضيرب، أو ضورب أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالاً، والأضعف قياساً"[9]·ويقول أبو البركات الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"[10]·

وهذا دليل على أهمية القياس وأثره في بناء القاعدة للغة حتى أن ابن الأنباري ربط إنكار القياس بإنكار النحو، ولم يكتف بعدّ القياس دليلاً من أدلة النحو أو طريقاً من طرقه بل جعله النّحو كله.ولما كان القياس من أشمل الموضوعات وأقدمها في النحو العربي وأصوله، لجأ إليه النحاة منذ منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على شكل مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته، وجد القياس عندهم على الصورة البسيطة في زمانهم لا على الصورة التي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد وموازنات جعلت منه علما صعبا ذا فروع وأحكام[11].وقد ذكرت كتب الطبقات عناية قسم من النحويين بالقياس بصورة خاصة، ومنهم: أبو الأسود الدؤلي الذي كان: "أول من أسّس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها"[12]·وعبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي كان أشد تجريدا للقياس من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء[13].وهو من المولعين بالقياس وقد تواترت الأخبار عنه بأنه: أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل[14]. وكان يقال: "عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه"[15]· وقد مضى عيسى بن عمر على هدي أستاذه ابن أبي إسحاق يطرق القياس ويعمّمه، ويتضح من النقول الكثيرة التي نقلها عنه سيبويه في كتابه، وقد تابع استاذه في الطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس[16]، أما مُعاصِرهُ وزميله في التلقي على ابن أبي إسحاق وهو أبو عمرو ابن العلاء فقد كان يأخذ بالإطراد في القواعد ويتشدد في القياس[17].أما الخليل بن أحمد فقد كان: "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[18]. وقد كانت أقيسته تسيل سيلا كما تسيل تعليلاته[19]. فالخليل كما يقول ابن جني: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[20]. والواقع أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان ذروة المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري وتتسم بالقياس الطبيعي الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة[21]. وقد استمر بذلك القياس على الطريق التي رسمها الخليل وسيبويه حتى كانت المائة الرابعة للهجرة فبلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وقد نهض به هذان الإمامان نهضة لم يلحظ بمثلها ولا قلبهما ولا بعدهما حتى اليوم[22]. ويقول ابن جني موضّحا أهمية القياس وقيمته عند أستاذه أبي علي الفارسي: "أخطّئُ في خمسين مسألة فب اللغة ولا أخطئُ في واحدة من القياس"[23].وقد حذا ابن جني حذو أستاذه الفارسي بل تفوّق عليه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وكان يرفع من شأنه حتّى عدّ مسألة من القياس أنبل من كتاب في اللغة[24]. وإسهامات العلماء في القرن الرابع الهجري جعلت من القياس علماً له أصوله وقواعده، مما أسهم في تعميمه وتوسيع أثره في اللغة.ومما تجدر الإشارة إليه أن مدرسة البصرة سبقت مدرسة الكوفة، وعمدت إلى التشدّد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كليّة تنتظمه، بعد أن جعلت السماع الكثير أساسا لما وضعته من قواعد. أمّا الشواذ فما أمكن تأوّله منه ألحق بالقاعدة، وما لم يمكن نُبذ واطُّرح دون أنْ يحظى باهتماهم[25]. ولعل السبب الذي جعل مدرسة البصرة تسبق مدرسة الكوفة في القياس، هو أن أهل الكوفة كانوا يحترمون كلام العرب بمستوياته المختلفة، ويتساهلون في السّماع والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر.

والصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياساً إذا راعينا (الكم) فهم يحترمون القياس كما يحترمون السماع، ولذلك نجدهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس، أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا (الكيف) –والحق مراعاته– فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونا، وبذلك استطاع البصريون تنظيم القياس وتحرير قواعده فحكم الزمن لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصريّاً في أغلبه[26]· وكان الكسائي من أشهر النحاة الكوفيين الذين توسعوا في القياس، واعتمدوا عليه، وتساهلوا فيه، حتى كانت حملات البصريين الموجهة إلى الكوفيين لهذا التساهل في الرواية والتوسع في القياس منصبّة على الكسائي، وقد حذا نحاة الكوفة الذين جاءوا بعده حذوه في التساهل في الرواية والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر[27]. وهذا التساهل ينبئ عن منهج الكوفيين اللغوي الذي يقوم على احترام كلام العرب بمستوياته المختلفة، لا على احترام ما يمكن أن يعد نموذجا أو مثالا قدوة، والتقيد به، ورفض ما لا يخضع لسلطان هذه القيود، وهم في هذه النزعة يلتقون المنهج الوصفي المعاصر، الذي يعتد بالكلام أياً كان[28]، ولا يتخذ من الكم أو المعيار النحوي أساساً للتقعيد.ومما سبق يتبين أن قياس البصريين قد يكون أكثر دقة من قياس الكوفيين، لأن البصريين تشددوا في السماع الذي يقاس عليه، بينما توسعت المدرسة الكوفية في الأخذ عن العرب، وكانوا يقيسون على الشاهد الواحد ولو كان شاذا. مما جعل الناس يأخذون بالنحو البصري ويسيرون عليه، فالبصريون لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولذلك صح قياسهم على قياس إخوانهم الكوفيين الذين كانوا يتوسعون في الرواية وفي القياس ويتساهلون بهما كثيرا.

المبحث الثاني: أركان القياس:

يعد القياس من أهم أصول النحو واللغة، ولذلك نجدهم يعرّفون النحو بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[29]. ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم، وذلك مثل أن تركّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدّما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل" فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع... وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو[30]. ولكل ركل منها شروط يجب توافرها لكي تصح عملية القياس.

أولاً: أصل وهو المقيس عليه:المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية التي أخذوها عن العرب بواسطة السماع والرواية.وقد قام ابن جني بتقسيم نصوص اللغة باعتبارها مقيساً عليها أقساماً يمكن تلخيصها فيما يلي[31]:

١- مطّردٌ في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ، ورأيت عمراً، ومررتُ بسعيدٍ.

٢- مطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال كما في (يَدَعُ) الذي عدّه بعض العلماء قليلاً في الاستعمال لكنّه جوّز القياس عليه.

٣- مطّردٌ في الاستعمال شاذ في القياس، مثل تصحيح: استصوب، واستحوذ، واستنوق، يقال: استصوبتُ الشيءَ، ولا يقال: استصبتُ، ومن ذلك النسب إلى: ثقيف وسليم وقريش على ثقيفيّ وسلميّ وقريشيّ، فهذا وإن كان كثيراً إلا أنه ضعيف في القياس عند سيبويه يمتنع القياس عليه لمخالفته القياس، إذ اللغة الفصيحة إثبات الياء، وهي أن تقول: ثقيفيّ وسليميّ، وقريشيّ.

ثم يقول ابن جني عن هذا النوع بأنه: "لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره... ولا يبدّ من اتباع السّمع الوارد فيه نفسه".

٤- شاذٌّ في القياس والاستعمال جميعا مثل تتميم (مفعول) فيما عينه واو، مثل: ثوب مصوون، وفرسٌ مقوود، وهذا لا يجوز القياس عليه كما وسمه ابن جني، وإن كان هنالك من يقيس عليه أحياناً من علماء المدرستين البصريّة والكوفيّة.

ثانيا: فرع وهو المقيس:وهو الركن الثاني من أركان القياس، المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً[32]، والمقيس عدّ العلماء من كلام العرب، لأننا لم نسمع اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره، فإذا سمعت: (قام زيدٌ) أجزت "ظَرُفَ بِشرٌ" و"كَرُمَ خالدٌ"[33].وهذا ما رآه أبو علي الفارسي الذي يقول: "والقياس لا يجوز أن تبني على أمثلة العرب، لأن في بنائك إيّاه إدخالاً له في كلام العرب، والدليل على ذلك أنك تقول: "طاب الخُشْكُنانُ"[34]، فترفعه وإن كان أعجمياً، لأن كل فاعل عربي مرفوع، فإنما تقيس على ما جاء وصحّ"[35].ويتبين مما سبق أنه يجوز لنا أن نقيس على كل ما نطق به العرب، بشرط أن نقيس على ما جاء وصحّ عنهم، وأنّ ما نقيسه يصحُّ فيه القياس على المقيس عليه، وإن لم يصحّ فلا يجوز التكلّم به.ويؤكد ابن الأنباري هذا كله بقله: "أجمعنا على أنه إذا قال العربيُّ: "كتب زيدٌ" فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصحُّ منه الكتابة سواء كان عربيّاً أو عجميّاً أو نحو: زيدٌ وعمروٌ وبشيرٌ وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر. والسرُّ في ذلك هو أنّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، فلم لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النّقل من الاستعمال، لأدّى ذلك إلى ألّا يفي ما نخصُّ بما لا نخصُّ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التّعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع"[36].والمقيس تختلف أنواعه عند النحاة، وتندرج جميعها تحت قسمين رئيسيين: لأنها إما أن تكون نصوصاً تُحمَلُ على نصوص، أو أحكاماً تُحمَلُ على أحكام، ومن ثمّ يمكن أن نقسّم القياس – بحسب نوع المقيس– إلى قياس النصوص وقياس الظّواهر[37].وللعلاقة الوثيقة بين المقيس والمقيس عليه تم القياس في العربيّة على أربعة أقسام[38]:

١- حمل الفرع على الأصل، ومن أمثلته: إعلال الجمع حملاً على المفرد كقيمة وقيم، وديمة وديم.

٢- حمل الأصل على الفرع، ومن أمثلته: إعلال المصدر حملاً على إعلال فعله، كقمت قياما، وتصحيحه إلحاقاً له بتصحيح فعله: كقاومت قواما. وحذف الحروف في الجزم –وهي أصول– حملاً على حذف الحركات –وهي فروع–.

٣- حملُ النظير على النظير، ويكون إمّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، ومن أمثلة الأوّل: (اللفظ) حذف فاعل (أفعل به) في التعجب لما كان مشبها لفعل الأمر في اللفظ، ومن أمثلة الثاني (المعنى): إهمال (أنْ) المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية، ومن أمثلة الثالث (اللفظ والمعنى): منع أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة.

٤- حملُ ضد على ضد: كالنصب بـ(لم) حملاً على الجزم بـ(أنْ) فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

ثالثا: الحكم:

وهو الركن الثالث من أركان القياس، وهو غاية عملية القياس ونتاجه، فإذا ما عرف النحاة الحكم فإنهم يبحثون عن الأدلة التي تدل على صحته، وإذا ما صح الحكم فإن اتباعه يكون واجبا ويمتنع الخروج عنه.وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه[39]. وفيه مسألتان:جواز القياس على حكم ثبت استعماله عن الغير، وجواز القياس على الأصل المختلف في حكمه كقولهم في (إلا) إنها قامت مقام فعل يعمل النصب فهي تعمل عمله قياساً على (يا)، فإن إعمال (يا) في النداء مختلفٌ فيه[40]:وقد قام السيوطي بتقسيم الحكم النحوي إلى ستة أقسام هي[41]:

١- الحكم الواجب: فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.

٢- الحكم الممنوع: والممنوع كأضداد ذلك.

٣- الحكم الحسن: والحسن كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

٤- الحكم القبيح: والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع.

٥- خلاف الأولى: وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: "ضرب غلامُهُ زيدا".

٦- الحكم الجائز: والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وتقسيم النحاة للحكم النحوي بهذا الشكل، يدل دلالة قاطعة على تأثرهم بتقسيم الأصوليين من الفقهاء للحكم الفقهي.

رابعا: العلَّة:وهي الركن الرابع والأخير من أركان القياس، ويقصد بها العلاقة الجامعة بين المقيس عليه والمقيس، والتي لأجلها أعطي المقيس حكم المقيس عليه، والعلة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه، وهي الصفة أو المميّزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه[42].هذا وقد كان ابن أبي الربيع كثير اللجوء إلى العلة النحوية، والاعتماد عليها في تعليل أحكامه النحوية، وسنوضح موقفه منها بعد الحديث عن موقفه من القياس، مع أن هناك تداخلا واضحا وكبيرا بين القياس والعلة، ولذلك يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ولقد بان لنا أنه كثيراً ما ينطوي على العلة، بل يكاد يكون من الصعب أحياناً أن نضع حدوداً فاصلة بينه وبينها"[43].

وقسم علماء العربية القياس بحسب الاستعمال إلى ما يلي:

١- القياس المطرد، وهو: ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً[44].وقد نظر النحاة إلى الكلام المسموع من حيث الكثرة والقلة، فقال فيه ابن هشام (٧٦١هـ): "اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطّرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[45].وقد ذكر سيبويه القياس المطّرد في كتابه[46]، وهو عنده ما اجتمعت العرب عليه، وليس هناك أقوى من اجتماعهم على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما شابهه[47]. ويرى المبرد أن: الرواية الضعيفة لا تعترض القياس المطّرد[48]. وهذا هو الصواب لأن المراد بالقياس المطرد هو: عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو[49]. فلا يعترض النادر أو الشاذ المطرد من القياس في قواعد العربية.

٢- القياس الشاذ، وهو: ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره[50]، وهو بذلك: الخارج عن القاعدة[51]، وعده العلماء خارجاً عن القياس، وكما ذهب إلى ذلك سيبويه فلا ينبغي أن يقاس على الشاذ المنكر في القياس[52]. وذلك لخروجه عن القاعدة النحوية العامة.

٣- القياس المتروك: ويطلق عليه (المهجور) أيضاً، ولم يحدده النحاة، وإنما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام[53]. إلا أنه لم يستخدم، ويطلق عليه أيضا الأصل المهجور، مثل: أَحَبَ وحَبَّ.

وقسم أبو البركات الأنباري القياس باعتبار الجامع إلى ثلاثة أقسام[54]:

١- قياس العلة، وهو: حمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل ويستدل على صحة هذا العلة بشيئين التأثير وشهادة الأصول.

٢- قياس الشبه، وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم.

٣- قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، كبناء ليس، وإعراب ما لا ينصرف.

المبحث الثالث:القياس عند العلامة المدرس:

يتناول الشيخ عبد الكريم المدرس –رحمه الله– في كتبه القياس، ويعتمد عليه بدرجة لا تقل عن اعتماده على السماع، وذلك لتداخلهما بشكل واضح، ولم يخرج عن نهج السابقين في القياس بل سار على طريقتهم وعلى نهجهم، وقاس بمقاييسهم، ولم يكن له رأي خاص يختلف عن آرائهم، فقد تبعهم في ذلك ولم يأتِ بمذهب مخالف لمذهبهم، وقد كان اتجاهه في القياس هو نفس الاتجاه في كل أصول النحو ومسائله تقريبا. ولتوضيح طريقته في التعامل مع القياس، يمكن تقسيم ما بحثه العلامة المدرس –رحمه الله– من مسائل وقضايا نحوية تتعلق بالقياس على مجموعتين: الأولى: مسائل اعتمد فيها القياس، والثانية: مسائل رفض فيها القياس.

أولاً: مسائل اعتمد فيها القياس:كان الشيخ المدرس –رحمه الله– حريصاً على القياس، ومتمسكاً به، خاصة أن إنكاره لا يتحقق، لأنه من أهم الموضوعات وأشملها في النحو العربي وأصوله، وقد لجأ إليه الشيخ المدرس في كثير من المسائل، واعتمد عليه، ومن هذه المسائل ما يلي:

١- **قياس صيغة (فعال) على أسماء الأفعال:**يقول الشيخ المدرس في حديثه عن العوامل: "ومنه أسماء الأفعال: وهي أسماء تنوب عن الفعل في المعنى والعمل وجاءت بمعنى فعل الامر والماضي والمضارع، فالأول، نحو رويد المديون أي امهله، وبله نحو بله الجاهل، أي اتركه، ومه نحو مه عن الغش، أي كفف عنه، وصه نحو صه عن اللغو، أي اسكت عنه، وعليك، نحو عليك السعي أي الزمع، وإليك نحو إليك الباطل، أي أعرض عنه، ودونك نحو دونك الحق، أي خذه.ويأتي بمعناه قياساً صيغة فَعالِ بفتح الفاء وكسر اللام من الثلاثي المجرد، نحو نصار زيد، اي انصره، وعلام واجبك أي اعمله."[55]فقد قاس الشيخ المدرس –رحمه الله– صيغة (فَعالِ) في هذه المسألة على اسم الفعل عملاً ومعنى.وقد ذكر هذا أيضاً الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه (معاني النحو) حيث قال: يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام، قياسا عند بعضهم، وسماعا عند بعضهم .لقصد الأمر نحو(سَماعِ) بمعنى اسمع و(كَتابِ) بمعنى اكتب و(حَفاظِ) بمعنى احفظ، و(حذار) بمعنى احذر.وهذه الصيغة يراد بها التوكيد والمبالغة . فـ (سماع) آكد من اسمع، و (حذار) آكد وأبلغ في الأمر من احذر. [56]

٢- (تقديم التمييز على عامله):ذكر العلامة المدرس –رحمه الله– بأن الغالب في التمييز كونه فاعلاً معنى وحقه التأخر، وأجاز بعض تقديمه حينئذ مستدلاً بقول الشاعر: أنفساً تطيب بنيل المنى وادعى المنون ينادي جهارا

وقياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. [57]فقد قاس الشيخ المدرس –رحمه الله– تقديم المميز على باقي الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول: (نفسا طاب زيد) ولا (عندي درهما عشرون).وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول (نفسا طاب زيد) و(شيبا اشتعل رأسي). [58]

٣- (شرط الصدارة في حرف النصب إذن):ذكر الشيخ المدرس في باب نواصب الفعل المضارع، أن (إذن) تنصب الفعل المضارع بثلاثة شرائط: أحدها أن تكون (مصدرة) في الكلام بأن تكون في أول الجواب ليتسلط عليه، والثاني (مباشرة) لفعله، والثالث أن تكون (مقصوداً به للاستقبال)، مثال ما جمع فيه الشرائط، نحو: (إذن أكرمك)، لمن قال لك (أزروك) قياساً على بقية النواصب فلا تعمل إذا لم تصدر. [59]فقد قاس الشيخ المدرس –رحمه الله– إذن على بقية نواصب الفعل المضارع.

٤- (الملحقات بجمع المذكر السالم):ذكر الشيخ المدرس شروط ما يجمع جمع مذكر سالم فقال: وشرط مفرده مطلقا الذكورة والعقل والخلو عن تاء التأنيث، واسما العلمية وعدم التركيب، ووصفاً قبول تاء التأنيث إذا قصد، فلا يجمع هذا الجمع ما كان تأنيثه بالألف المقصورة كسكران أو كأحمر وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح.فقد بين الشيخ المدرس شروط جمع المذكر السالم، وأما ما لا تنطبق عليه الشروط فقد أُلحقت به قياساً، حيث قال: (والحق به –أي بجمع المذكر السالم– عشرون إلى تسعين واولو وعليون وعالمون، ورجّح أنه جمع على القياس...). (60)

فنجد الشيخ المدرس قد استخدم القياس في هذه المفردات وقاسها على جمع المذكر السالم، كما فعل هذا جميع النحاة من قبله ولم يشذّ عنهم في شيء –رضوان الله تعالى عليهم أجمعين–.

٥- (ما وأخواتها):استخدم الشيخ المدرس –رحمه الله– القياس في موطنين في باب (ما)الحجازية وأخواتها، حيث قال: "ويمتنع حذف اسمها أو خبرها قياساً على ليس"وقال أيضاً: "وتزاد الباء في خبر ليس وما ولو تميمية في الأصح كثيراً، وفي خبر لا وكان المنفية قليلاً قياساً"فنجد الشيخ المدرس قد قاس في موضعين من باب واحد وهذا يدل على اعتماده على القياس بشكل لا يقل عن السماع، وهذا معهود عن النحاة قبله.

٦- (الجر بالمجاورة):

قال العلامة المدرس –رحمه الله–: (اثبت جمهور البصريين جر المجاورة، قياساً في النعت نحو هذا جحر ضبٍّ خربٍ، وفي التوكيد نحو: يا صاحِ بلغ ذوي الزوجاتِ كلهم، بجر كلَ، وقول من زاد الجوار في المعطوف، ومن نفاه مطلقاً، ومن خصه بالنكرة، أو قصره على السماع، ضعيف)[61].فالجر بالمجاورة أثبته الشيخ المدرس –رحمه الله– هنا قياساً.

٧- (الفصل بين ما وفعل التعجب):ذكر الشيخ المدرس بأنه لا يفصل بينه –يعني أفعل به– وبين فعله إلا بالظرف أو النداء، ولا بين ما وأفعل قياساً إلا بكان الزائدة، نحو: ما كان أحسن زيداً. [62]فقد قرن بين عدم جواز الفصل بين ما وأفعل وبين ما أفعله قياساً.

ثانياً: مسائل رفض فيها القياس:ومن المسائل التي رفض فيها العلامة المدرس –رحمه الله– القياس لمخالفتها الإجماع على السماع، في باب الحال ذكر الشيخ المدرس أنه يُشترط في الحال أن تكون مشتقة مطلقا، وأما ما أتى مصدراً نحو كلمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وأخذت من الحديث سماعاً، فمؤول بالمشتق، أو بحذف المضاف، وأجمعوا على أنه لا يستعمل إلا ما سمع، فلا مجال للقياس. [63]فلم يُعمل القياس هنا لمخالفته الإجماع المبني على السماع.ومما سبق يتبين أن العلامة المدرس –رحمه الله– قد أولى القياس النحوي بعض الاهتمام، لإثبات وتوضيح بعض الأحكام والظواهر النحوية المنشرة في كتبه، وقد سار في قياسه للأحكام النحوية على منهاج من سبقه من النحويين.

أهم المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم**

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٤- البركات الأحدية في شرح الصمدية، الشيخ عبد الكريم المدرس، طبع انتشارات – ايران.

٥- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمود فجال، من إصدارات نادي المنطقة الشرقية – دبي، الطبعة الأولى،

٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٨- ديوان أبي دلامة، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٩- رسائل العرفان، الشيخ عبد الكريم المدرس، اشرف على طبعها: محمد الملا أحمد الكزني، الدار العربية للطباعة – بغداد، ١٩٧٨م.

١٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١١- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية – سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد نور الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية

١٤- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ودار اليمامة – دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٥- في أدلة النحو، عفاف محمد حسانين، المكتبة الأكاديمية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٦- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب – بيروت، ١٩٦٩م.

١٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٨- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، الناشر: الجامعة المستنصرية – العراق، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

هوامش البحث

(1) معجم مقاييس اللغة (قوس): ٤٠/٥.

(2) ينظر: تاج العروس (قيس): ٤١٦/١٦-٤١٧.

(3) رسالة الحدود: ٦٦.

(4) لمع الأدلة: ٩٣.

(5) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥-٤٦

(6) الإقتراح ٧٩.

(7) الخصائص: ٤٤/٢

(8) المصدر نفسه: ٤٥/٢.

(9) المصدر نفسه ١١٥/١.

(10) لمع الأدلة: ٩٥، وينظر: ارتقاء السيادة في أصول النحو: ٦١-٦٢.

(11) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢٤.

(12) طبقات فحول الشعراء: ١٢/١، انظر: إنباه الرواة: ٤٩/١.

(13) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٤٣، ونظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٦.

(14) طبقات فحول الشعراء: ١٤/١.

(15) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٩٨/٢.

(16) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢٦.

(17) المصدر نفسه ٢٢٦.

(18) أخبار النحويين البصريين: ٥٤، وانظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٤٥.

(19) المدارس النحوية: شوقي صيف: ٥١.

(20) الخصائص: ٣٦٢/١.

(21) انظر: في أصول اللغة والنحو: ١٢١.

(22) انظر: في أصول النحو: الأفغاني: ٦٨-٦٩.

(23) الخصائص: ٩٠/٢.

(24) انظر: في أصول النحو: الأفغاني: ٧٨.

(25) انظر: في أصول اللغة والنحو: ١٢١.

(26) انظر: من تاريخ النحو: ٧٣.

(27) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٠-٢٣١.

(28) انظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: ٩٤.

(29) المقرب ٤٥/١، وانظر: حاشية الصبان: ١٥/١.

(30) لمع الأدلة، ٩٣.

(31) انظر: الخصائص: ٩٨/١-١٠٠.

(32) انظر: القياس في النحو العربي: ٢٥.

(33) انظر: الخصائص: ٣٥٨/١.

(34) الخُشكنان: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة، وتملأ بالسكر واللوز، أو الفستق وتقلى، وهي لفظة فارسية. انظر: المعجم الوسيط: ٢٥٩/١.

(35) المنصف: ١٨١/١.

(36) لمع الأدلة: ٩٨-٩٩.

(37) انظر: أصول التفكير النحوي: ٨٣.

(38) انظر: الاقتراح: ٩٤-٩٩.

(39) القياس في النحو العربي: ٣٤.

(40) الاقتراح ٤٤.

(41) المصدر نفسه: ١٠٢-١٠٣.

(42) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١٧، وانظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٩١.

(43) المفصل في تاريخ النحو العربي: ٣٨٧/١.

(44) الخصائص: ٩٨/١.

(45) الاقتراح: ١٠٤.

(46) انظر: الكتاب: ٣٠٦/٤.

(47) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٥٩.

(48) انظر: الكامل: ١٨٥/١.

(49) انظر: القياس في النحو العربي: ٣٧.

(50) الخصائص: ٩٨/١.

(51) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٥٨

(52) انظر: الكتاب: ٤٠٢/٢.

(53) انظر: القياس في النحو العربي: ٤١.

(54) انظر: لمع الأدلة: ١٠٥-١١٠.

(55) رسائل العرفان ١٥٩.

(56) معاني النحو ٤٧/٤.

(57) البركات الأحدية ١٠٠.

(58) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢.

(59) البركات الأحدية ١٩٥.

(60) المواهب الحميدة ٨٥/١

(61) المصدر نفسه ٦٠١/٢.

(62) المواهب الحميدة ٦٦٠/٢.

(63) المصدر نفسه ٤٣٤/١.